



## مقدمة:

لقد شهد النظام الدولي عدة تغيرات جذرية شملت مختلف المجالات وخصوصا الاقتصادية منها، حيث تميزت بالانتشار الواسع للعمولة الاقتصادية، واهتزاز معظم الاقتصاديات العالمية بأزمات اقتصادية ممتالية عجلت بحلق ظروف اقتصادية جديدة، هذه الأخيرة تتجلى في تطور مستوى تنقل رؤوس الأموال وكذا تزايد القيود والأحكام على حوكمة الشركات نتيجة ترابط الأسواق المالية وتوجهها نحو العالمية في التداول .

وتعتبر مهنة المحاسبة من أهم الممارسات التي تتطلب تنظيما وإحكاما لقواعدها، ونظرا لأهميتها كأداة رقابة فعالة على المؤسسات والشركات الناشطة حسب اقتصاديات كل دولة ونظرا لطبيعة وأهمية هذه المهنة جعلها تقع بين عدة مصالح حيث تسعى الحكومات إلى تكيف الممارسات المحاسبية في ظل العمولة المحاسبية وعلى غرار باقي الدول العالم لجأت الجزائر إلى الإصلاح المحاسبي سنة 2010 بتجسيد تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF من خلال الانتقال من المخطط المحاسبي PCN إلى SCF يسمح بإنتاج معلومات مالية ذات ملائمة وموثوقية في قوائم مالية أكثر ترابطا وتكاملا. وتعالج هذا الدراسة موضوع استجابة النظام المحاسبي لمتطلبات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

## الإشكالية العامة :

هل قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي تسمح بتفعيل الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- ❖ الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF ؛
- ❖ قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي SCF؛
- ❖ الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي SCF؛
- ❖ التحديات والعراقيل التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي SCF.

ومن خلال المحاور أعلاه تم اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية واتخاذ القرار الإحصائي من خلال المعالجة الإحصائية وكانت مساهمة الدراسة من خلال دراسة واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

## الجانب النظري:

## 1/مدخل حول النظام المحاسبي المالي

لقد جاء النظام المحاسبي المالي بإطار تصوري للمحاسبة المالية ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف، بالإضافة إلى ذلك يتضمن الإطار التصوري<sup>1</sup> مجال التطبيق مفاهيم الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والمنتجات وطرق تقييمها وإدراجها في الحسابات .

## 1-1 مفهوم النظام المحاسبي المالي:

هو " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية و تصنيفها و تقييمها و تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان و نجاحه و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية " ويشتمل النظام المحاسبي المالي<sup>2</sup> إطارا تصوريا ويشتمل :

- مجال التطبيق .
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية .

➤ الأصول والخصوم والأموال الخاصة و المنتجات و الأعباء

1- 2 أهمية النظام المحاسبي المالي : وتتمثل فيما يلي:

- زيادة جودة القوائم المالية<sup>3</sup> : إن النظام المالي المحاسبي ساهم في جودة القوائم المالية من خلال :
  - زيادة درجة الملائمة و الموثوقية في القوائم المالية للمؤسسات :النظام المالي المحاسبي أخذ بعين الاعتبار نظرة المستثمر وربط مبدأ الملائمة بالموضوعية، وبالتالي فقد جاءت المعلومات في القوائم المالية وتقاريرها ملائمة لحاجات صناع القرار.
  - سهولة الإفصاح<sup>4</sup> : من خلال تطبيق النظام المحاسبي: و ذلك من خلال عرض البيانات المالية المنتجة داخل وإزالة الغموض عليها، وبالتالي أصبحت ذات منفعة لمستخدمي القوائم المالية ، وذلك من خلال :
    - توجيه استثماراتها واتخاذ القرار الرشيد.
    - إضافة قيمة من خلال الإفصاح عن الواقع الحقيقي لها
    - توفير جو من الثقة بين كافة المتعاملين و الإدارة
  - إرساء الشفافية في القوائم المالية<sup>5</sup> : أصبح النظام المحاسبي المالي يشكل إطار يحمي كل الأطراف المتعاملة بالمحاسبة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبذلك عزز المصدقية والوصول إلى معلومات واضحة بأقل التكاليف بعيدا عن كل الطرق المتوترة ، ويخلق فضاء للمساءلة والإفصاح الأمثل بين مختلف الأوساط لاسيما الاقتصادية منها
  - تسهيل المقارنة في القوائم المالية<sup>6</sup> : من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبحت حركة تداول المعلومات تعكس مدى تقارب البيانات المالية ، وبما أن المعلومات الواردة في القوائم المالية أصبحت أكثر موثوقية عن قبل.
  - التقليل من التلاعبات وإرساء قواعد أخلاقيات مهنة المحاسبة:هناك العديد من التلاعبات المرتبطة بمهنة المحاسبة وساهم النظام المحاسبي المالي من التقليل منها، ونذكر أهم الخروقات<sup>7</sup> :
    - خروقات خاصة بالمهنيين منها :
      - التلاعب في حسابات الميزانية بقصد رفع الأتعاب.
      - غياب المهنية في التعامل بين زملاء المهنة ظهر ذلك جليا في المناقصات التي تتم بطريقة غير أخلاقية و الهدف من ورائها الحصول على الصفقة بأي ثمن .
    - خروقات خاصة بالمؤسسات :
      - يعتمد بعض المسيرين إلى استخدام بعض التقنيات المحاسبية لزيادة أجورهم على حساب المؤسسة كالتلاعب بسياسة تقييم الاستثمارات أو المخزونات.
      - تمارس المؤسسة ضغوط على المهنيين المحاسبين من خلال حثهم على القيام بالتحايل على إدارة الضرائب لصالح المؤسسة.
      - غياب الشفافية في محاسبة بعض المؤسسات و إتباعهم لقوائم مالية مضللة.
  - حسن نمو و تنافسية المؤسسات : إن المؤسسات لا تسعى إلى ممارسة النشاط وتقديم الخدمات فحسب بقدر ما تهدف إلى تعزيز وتثبيت مركزها التنافسي في السوق ، ويسعى مسيرو المؤسسات إلى إتباع الأساليب العلمية لاتخاذ قرارات مناسبة في ميدان المنافسة واغلب الاقتصاديون يتفقون بان قوة المؤسسة وقدرتها على المنافسة يتجلى في تخفيض الأسعار و التكاليف المتعلقة بالنشاط الإنتاجي والخدمي.

### 1-3 أهداف النظام المحاسبي المالي<sup>8</sup>:

- ❖ إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء و تغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة.
- ❖ المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير.
- ❖ العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات
- ❖ الاستفادة من مزايا معايير المحاسبة الدولية من ناحية تسيير المعاملات و المالية و المحاسبية
- ❖ تطوير النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق مع معايير المحاسبة الدولية
- ❖ قابلية مقارنة المؤسسة بين قوائمها المالية و قوائم المؤسسات الأخرى على المستوى الوطني و الدولي

### 1-4 خصائص النظام المحاسبي المالي<sup>9</sup>:

- ❖ يركز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ❖ الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات و تقييمها وإعداد القوائم المالية ، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات و تسهيل مراجعة الحسابات ؛
- ❖ يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة و مقروءة تمكن من إجراء المقارنات و اتخاذ القرارات.

### 1-5 مضمون الكشوفات المالية في النظام المحاسبي المالي :

- تعتبر الكشوفات المالية أهم وسيلة للإفصاح (أو الإبلاغ) المالي عن وضعية المؤسسة، وهي تمكن كافة مستعملي هذه الكشوفات من اتخاذ القرارات المناسبة. حيث تحتوي على الخصوصيات النوعية الآتية:<sup>10</sup>
- ✓ **الوضوح:** إذ يجب أن يتم عرض و تقييم العمليات وفقاً لواقعها و مضمونها الحقيقي و ليس لشكلها القانوني فقط.
  - ✓ **الملائمة:** أي أن تكون المعلومات تفيد المستعملين في اتخاذ القرار.
  - ✓ **الشفافية:** يتضمن هذا المبدأ الصورة الصادقة، أولوية المضمون على الشكل، الحياد، الحذر (إذ يتوجب الأخذ بالحسبان الخسائر المحتملة). وكذلك تخفيض الخيارات المحاسبية (طريقة وحيدة مفروضة في أغلب الحالات، إدماج جزء من خارج الميزانية، توزيع حسب قطاعات النشاط و حسب المناطق الجغرافية، تخفيض آجال بث المعلومات (ثلاثي) ... إلخ).
  - ✓ **قابلية المقارنة:** حيث يفترض وجود معلومات حول اختيار الطرق المطبقة وديمومتها. كما يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة الكشوفات المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.
  - ✓ **المادية (الأهمية النسبية):** يجب أن تفصح البيانات المالية عن كافة العناصر التي تكون من الأهمية النسبية إلى حد تؤثر على عملية التقييم و اتخاذ القرارات.<sup>11</sup>
  - ✓ **الاكتمال:** لتكون موثوقة؛ فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية و التكلفة (استعمال القيمة العادلة، معلومات قطاعية).

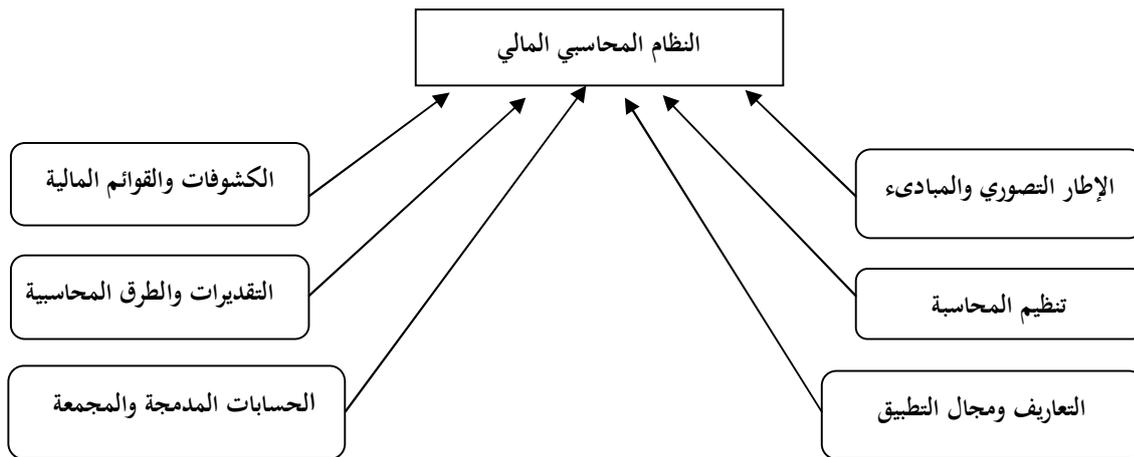
وتشكل المعايير الدولية كلاً متكاملًا، هذا ما يفرض تطبيقها بطريقة رجعية. حيث يجب على المؤسسات القيام بتقريب الأموال الخاصة، كما عليها إعادة تصنيف الأصول و الخصوم و القيام بالتعديلات و التقييمات اللازمة عند تاريخ المقارنة (أي السنة

التي تسبق تطبيق المعايير)، وتسجيلها في الميزانية الافتتاحية. ويجب أن تتضمن الملحقات أهم القواعد والطرق المعتمدة في إعداد الكشوفات المالية كما تتضمن كل المعلومات التي من شأنها إضفاء الشفافية والمصدقية.

وتتضمن الكشوفات المالية حسب النظام الجديد زيادة على الميزانية وجدول حسابات النتائج، جدول سيولة (أوتدفقات) الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة. وكذلك ملحق يتضمن الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة، وبالتالي هناك (05) خمس وثائق إلزامية لكل منها أهميته الخاصة:

1. **الميزانية:** تعتبر أهم وثيقة مالية، يتم التصنيف فيها حسب المصدر و الغاية، حيث يفترض تقديم الميزانية حسب مفهوم دورة الإستغلال بالتمييز بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية<sup>12</sup>.
2. **جدول حسابات النتائج:** على عكس ما كان يتم سابقا بالتمييز بين العناصر الجارية والعناصر الإستثنائية مع النظام الجديد لا تظهر المعطيات الإستثنائية بجدول حسابات النتائج<sup>13</sup>، لكن يتم التمييز بين نتيجة الأنشطة العادية والأنشطة غير العادية.
3. **جدول سيولة الخزينة:** الهدف من هذا الجدول هو إعطاء المستعملين أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة (أو التدفقات) المالية. والتدفق النقدي ليس مؤشرا كاملا على أداء المؤسسة، فمعظم الدراسات تشير إلى أهمية الربح المحاسبي على التدفق النقدي رغم وجود علاقة ايجابية بينهما، ما يجعل الميزانية في المقام الأول<sup>14</sup>.
4. **جدول تغيرات الأموال الخاصة:** يعبر عن تحليل الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية<sup>15</sup>.
5. **ملحق الكشوف المالية:** يتضمن على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على عدة معلومات تكميلية (حيث أن كل معيار دولي يحدد ويعرف مستوي المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات<sup>16</sup>).

#### الشكل رقم 01 يوضح أركان النظام المحاسبي المالي:



المصدر: من إعداد الباحثين

## الجانب التطبيقي:

اعتمدنا على مقياس ليكارت الخماسي، المبين في الجدول التالي:  
الجدول رقم (01) مجالات الإجابة على أسئلة وأوزانها وأوزانها<sup>17</sup>:

5	4	3	2	1
موافق بشدة	موافق	معارض	غير موافق	غير موافق إطلاقاً

بحيث اعتمدنا على الأسلوب الإيجابي لبناء أسئلة الاستمارة، وهذا لتسهيل عملية إدخال البيانات واجتنبنا للأخطاء.  
تم استخدام برنامج الإحصائي (SPSS V20) حيث تم استخدام الوسائل التالية:  
- المتوسطات الحسابية؛  
- الانحرافات المعيارية.

## ❖ منهجية وعينة الدراسة:

نحاول من خلال هذه الدراسة لعرض هيكل ومشمل الاستبانة من اجل تحليل الدراسة واتخاذ القرار الإحصائي  
أولا: هيكل الاستبيان:

ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فيمايلي:  
القسم الأول: بعض المعلومات العامة من أجل استكمال البيانات الخاصة (الشخصية) للدراسة؛  
القسم الثاني: الممارسات المحاسبية في ظل SCF؛  
القسم الثالث: قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي SCF ؛  
القسم الرابع: فعالية الاتصال المالي في ظل SCF ؛  
القسم الخامس: العراقيل والتحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية .  
ثانيا: عينة الدراسة:

يتحدد مجتمع الدراسة على عينية من مجتمع ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر ( من الأساتذة متخصصين في مجال المحاسبة ، وخبراء المحاسبة ، ومحا فضي الحسابات ومحاسبين معتمدين وموظفين وادريين بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر)  
الفئة الأولى: أساتذة الجامعة أصحاب الاختصاصات ذات الصلة بمجال المحاسبة  
الفئة الثالثة: المحاسبين و الموظفين في المؤسسات الاقتصادية.  
وتم توزيع الاستبيان على 80 فرد من أفراد العينة، وتم استرجاع 75 استبيان كما هو موضح بالجدول رقم:

## الجدول رقم (02): يوضح الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	العدد	النسبة %
عدد الاستمارات الموزعة	80	100
عدد الاستمارات المستلمة	75	93.75
عدد الاستمارات المفقودة	05	06.25
عدد الاستمارات الملغاة	0	0
عدد الاستمارات الصالحة	75	93.75

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات الاستبيان

## ❖ التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

- الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

نحاول من خلال البند الأول من خلال مجتمع الدراسة إلى توضيح الخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة في مايلي:  
أولا: وصف خصائص عينة الدراسة  
1- اسم الوظيفة:

جدول رقم (03): توزيع الأفراد الدراسة حسب اسم الوظيفة

اسم الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
الخبير المحاسبي	05	6.66
محافظ الحسابات	10	13.33
أستاذ في المحاسبة	32	42.66
إطار جبائي في المؤسسة	08	10.66
إطار محاسبي في المؤسسة	14	18.66
إطار مالي في المؤسسة	06	8.03
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الباحثين

يوضح الجدول رقم (03) توزيع أفراد مجتمع الدراسة الوظيفية، إذ يلاحظ في الجدول أن معظم أفراد الدراسة هم أساتذة في المحاسبة بتكرار (32) وبنسبة (42.66%)، أما إطار محاسبي في المؤسسة بتكرار (14) أي بنسبة (18.66%) وتليها محافظين الحسابات بتكرار 10 أي بنسبة (13.33%) و إطار جبائي 08 أي بنسبة (10.66%)، ونجد الإطار المحاسبي بتكرار 06 أي بنسبة (8.03%) وأخيرا الخبير المحاسبي بتكرار 05 أي بنسبة (6.66%).

ويرجع سبب ارتفاع أساتذة في المحاسبة بكونهم متوفرون في الجامعات، الشيء الذي يجعل الاتصال بهم أسهل وأسرع من الفئات الأخرى بكون الباحث متصل دائما بالجامعة هذا يسهل من مهم جمع المعلومات من هذه الفئة

## 2- المؤهل العلمي:

الجدول رقم (04): توزيع أفراد المجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
الليسانس	20	26.66
ماستر	15	20
ماجستير	27	36
دكتوراه	13	17.34
المجموع	75	100

المصدر: من الباحثين بناء على معطيات الاستبيان

يوضح أن نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) بأن المستوى العلمي لجميع العينة مرتفع، بحيث أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى الليسانس حيث بلغت نسبة 26.66% أي ما يعادل 20 فرد، هذا ما سجلناه عند المهنيين، في حين تبلغ نسبة أفراد العينة الذين يملكون على مؤهل علمي في الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) على نسبة 53.34% أي ما يعادل 40 فرد، أما المؤهل العلمي ماستر فكانت النسبة 20% أي ما يعادل 8 فرد.

وهذا يعد مؤشر جيد وهام على أن جميع أفراد العينة لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان بشكل جيد، وهو ما يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل.

### 3- العمر: توزيع العينة حسب العمر:

الجدول رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب العمر

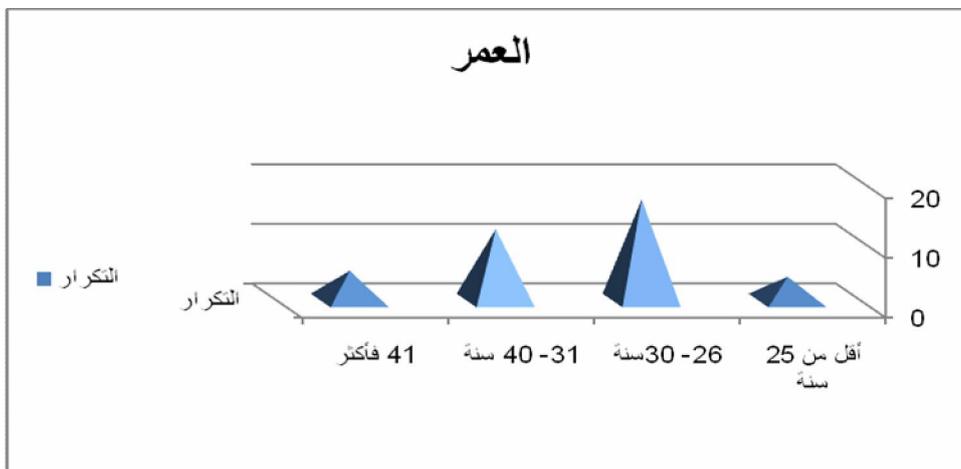
الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من 25 سنة	7	9.33
26 - 30 سنة	21	28
31 - 40 سنة	29	38.66
41 فأكثر	18	24.01
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول رقم 05 توزيع العينة حسب العمر، حيث يلاحظ أن معظم أفراد العينة هم من فئة العمرية [26-30 سنة] بنسبة 28% أي ما يعادل 21 فرد، تليها الفئة العمرية [31-40 سنة] بنسبة 38.66% أي ما يعادل 29 فرد، والفئة العمرية [41 سنة فأكثر] بنسبة 24.01% أي ما يعادل 18 أفراد، وأخيرا الفئة العمرية [أقل من 25 سنة] بنسبة 9.33% أي ما يعادل 7 أفراد.

ويمكن توضيح هذه المعطيات في الشكل البياني التالي:

### الشكل رقم (02): توزيع العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الباحثين

## 4- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم 06 : توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة المئوية %	التكرار	الفئة العمرية
25.33	19	5 سنوات فأقل
16	12	6-10 سنوات
13.33	10	11-15 سنة
17.33	13	16-20 سنة
28.34	21	21 سنة فأكثر
100	75	المجموع

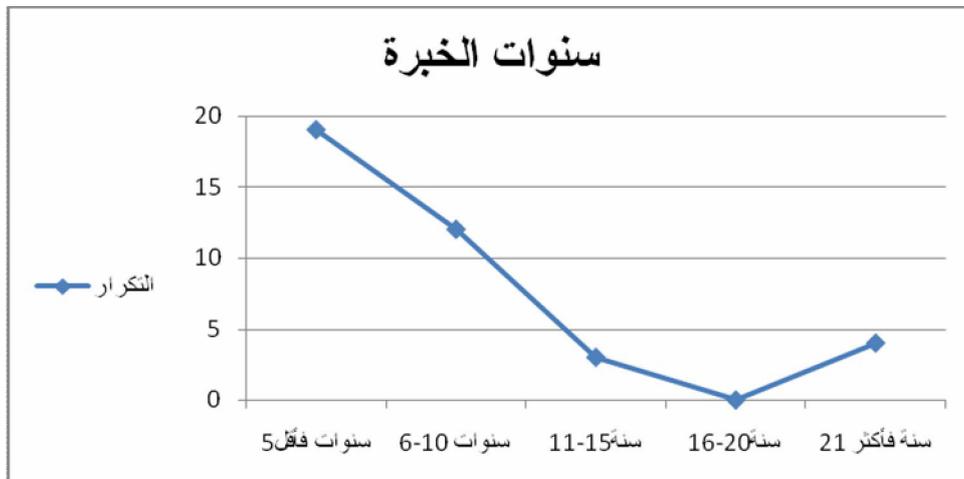
المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم 2-6 نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 05 سنوات هو 19 فرد أي بنسبة 25.33% من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 6 و10 سنوات هو 12 فرد أي 16%، أما الأفراد الذين تتجاوز خبرتهم عن 21 سنة فكان عددهم 21 أي ما يعادل نسبة 28.34%، تليها الأفراد الذين تقدر خبرتهم بين 11 و15 سنة بنسبة 13.33% أي ما يعادل 10 أفراد من العينة، أما الفئة 16 و20 سنة فكانت تقدر بنسبة 17.33% حيث كان عدد الأفراد يقدر 13 بمعدومة.

يعتبر سنوات الخبرة عملاً مهماً في نجاح الاتصال المالي نتيجة تراكم رصيد الخبرات ومعلومات والدراسات الطويلة في مجال المحاسبة، حيث أن نجاح الاتصال المالي خاصة بالمعرفة الواسعة بآلية عمل المحاسبي في مكاتب المحاسبة هذا ما يساعد على تنشيط إيصال المعلومات وجودة المعلومة مما يتطلب الإفصاح الكامل عن المعلومة المالية .

ويمكننا توضيح هذه المعطيات في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03): توزيع العينة حسب سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الباحثين

## 4- توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجدول رقم 07 : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

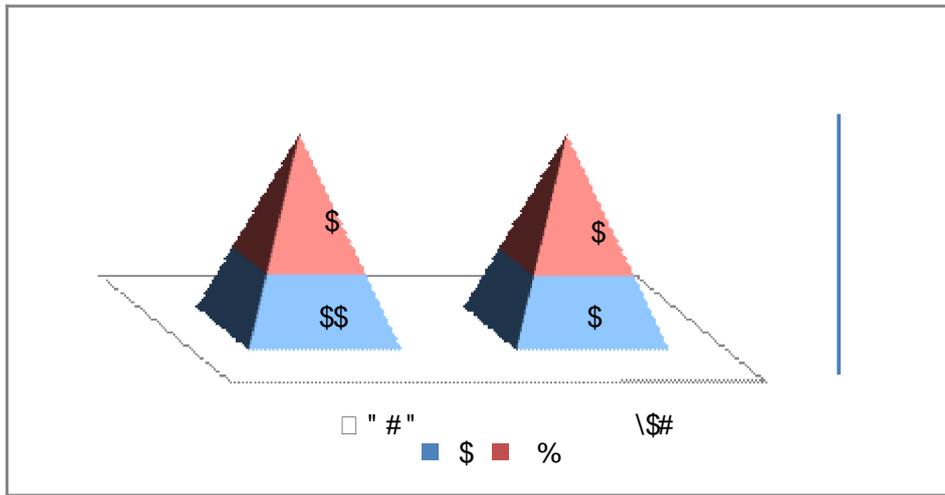
الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	47	62.66
أنثى	28	37.34
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الباحثين

تتكون العينة من 75 فردا، منهم 47 ذكر و28 أنثى، حيث يوضح الشكل أدناه والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، إن نسب الذكور كانت مرتفعة جدا مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت 62.66% في حين قدرت نسبة الإناث ب 37.34%، مما يدل أن عدد الذكور هو الغالب تماما على العينة، وبفارق كبير جدا.

ويمكننا توضيح هذه المعطيات في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 04: توزيع العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الباحثين

## 5- الحالة الاجتماعية:

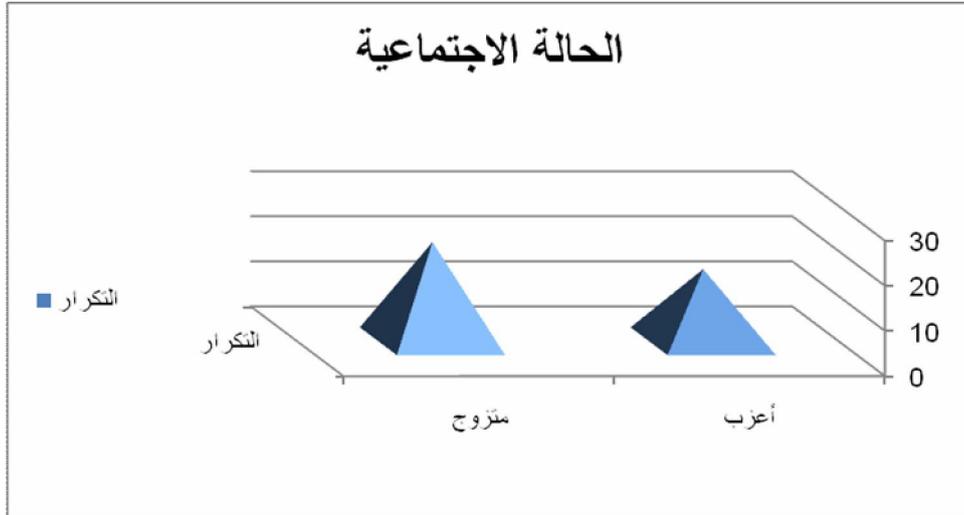
جدول رقم 08 : توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية%
أعزب	22	23.33
متزوج	53	76.67
المجموع	75	100

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول رقم 08 توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية، إذ يلاحظ أن نسبة المتزوجين 76.67% أي ما يعادل 53 فردا، أما العزاب بنسبة 23.33% أي ما يعادل 22 فردا، وهذا راجع إلى كِبَر العمر في حجم العينة، وكذلك تطلب فئة عمرية متقدمة نسبيا حتى يكون قادر على العمل وتسييره (خبير محاسبي، محافظ حسابات...) ويمكن توضيح ذلك هذه المعطيات في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية



المصدر: من إعداد الباحثين

ثانيا: إجراءات معالجة الاستبيان:

من خلال هذا العنصر نحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكرت<sup>18</sup>، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات (من 1 إلى 2، من 2 إلى 3، من 3 إلى 4، من 4 إلى 5) على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد...) وعليه يساوي طول الفئة  $0.8 = 5/4$ .

يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 09 : معايير تحديد الاتجاه

الرأي	المتوسط المرجح
موافق بشدة	من 1 إلى 1.8
غير موافق	من 1.8 إلى 2.6
معارض	من 2.6 إلى 3.4
موافق	من 3.4 إلى 4.2
غير موافق إطلاقا	من 4.2 إلى 5

المصدر: من إعداد الباحثين

ثالثا: عرض نتائج الدراسة:

بعد تحديد مختلف زوايا العينة التي نحن بصدد إسقاط التحليل<sup>19</sup> المختلفة عليها، انطلاقا من الإجابات على الأسئلة المطروحة على المستقيمين، تبين أن نقوم بتصنيف الإجابة على الأسئلة المطروحة وذلك لتنسيق عملية التحليل وفق تدرج منهجي منظم تبعا لثمائل موضوع الأسئلة، وسياق الإجابة عليها، حيث قسمنا مواضيع الأسئلة إلى ما يلي:

1- اتجاهات أفراد العينة فيما يخص الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي :

الجدول رقم (10): الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي:

العبارة	موافق بشدة	موافق	معارض	غير موافق	غير موافق إطلاقا	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه					
									العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
									%	%	%	%	%
1- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الجزائرية مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛	11	27	0	0	0	4.28	0.45	ملائم بشدة					
	21.1	63.2	0	15.8	0								
2- يسهل النظام المحاسبي عملية مراقبة الحسابات على مبادئ واضحة؛	14	15	7	1	1	4.05	0.95	موافق					
	36.8	39.5	18.4	2.6	2.6								
3- النظام المحاسبي المالي يلبى حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات أكثر شفافية؛	10	20	4	3	1	3.92	0.96	موافق					
	26.3	52.6	10.5	7.9	2.6								
4- النظام المحاسبي يعتبر نقلة نوعية ولبنة أساسية لمختلف الأطراف المستعملة لهذا النظام بكفاءة وفعالية؛	16	15	2	4	1	4.07	1.07	موافق					
	42.1	39.5	5.3	10.5	2.6								
5- يقدم النظام المحاسبي المالي صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية .	11	21	5	0	1	4.10	0.72	موافق					
	28.9	55.3	13.2	0	2.6								
المعدل العام						4.08	0.83	موافق					

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان

القرار الإحصائي<sup>20</sup>:

نلاحظ من الجدول رقم (2-10) أن أعلى متوسط حسابي للعبارة رقم (1) بمتوسط حسابي بلغ 4.28 وانحراف معياري بلغ 0.45 والمتعلق بانسجام النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية وبنسبة 85.6% والتي تم الحصول عليها من خلال قسمة المتوسط على قيمة المتغير ويساوي خمسة.

كما تحصلت العبارة رقم (3) باعتبار أن النظام المحاسبي المالي في تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير المعلومات أكثر شفافية أدنى متوسط حسابي بلغ 3.92 وانحراف معياري بلغ 0.96 بنسبة تأييد بلغت 78.4%، وكان الهدف من تحليل الممارسات في ظل SCF حيث كان المعدل العام من خلال التحليل بين الانحراف المعياري ومتوسط الحسابي بـ 4.08 و 0.83 مما يدل على أهمية الممارسات المحاسبية في ظل الإصلاح المحاسبي .

## الجدول رقم (11): قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي:

الاتجاه	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	غير موافق	غير موافق	معارض	موافق	موافق بشدة	العبارة		
			إطلاقا	موافق	العدد	العدد	العدد		العدد	
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		العدد	
			%	%	%	%	%			
موافق	0.99	3.86	1	4	3	21	9	1 يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي الجديد مع إحتياجات مؤسستكم؛		
			2.6	10.5	7.9	55.3	23.7			
موافق	0.65	4	0	0	8	22	8	2- هناك تكامل بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي؛		
			0	0	21.1	57.9	21.1			
موافق	1.1	3.89	3	1	4	19	11	3- هناك رفض من طرف المهنيين المحاسبين وخبراء المحاسبة في تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة؛		
			7.9	2.6	10.5	50	28.9			
موافق	0.86	3.44	1	4	12	19	2	4- يتطلب تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية		
			2.6	10.4	31.6	50	5.3			
موافق	0.72	3.81	0	1	11	20	6	5- يتميز النظام المحاسبي المالي بالوضوح وسهولة التطبيق.		
			0	2.6	28.9	52.6	15.8			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان

## القرار الإحصائي :

نلاحظ من الجدول رقم (2-11) أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة رقم (3) بمتوسط حسابي بلغ 3.88 وانحراف معياري بلغ 1.1 و التي تنص على: هناك رفض من طرف المهنيين وخبراء المحاسبة في تطبيق التقييم على أساس القيمة العادلة باعتبار أن التنظيم المحاسبي في الجزائر يلح على استخدام نموذج القيمة العادلة في التقييم المالية، بنسبة تأييد تصل إلى 78.8%.

في حين حازت العبارة رقم 04 على أدنى متوسط حسابي بلغ 3.44 وانحراف معياري بلغ 0.86 يتطلب تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية توفر الأسواق الجاهزة والأسواق المالية ، بنسبة تأييد تصل إلى 62.6% ، ومن اجل تفعيل قواعد التقييم والقياس المحاسبي يجب أن يقوم مجلس المحاسبة بتوفير كافة الموارد البشرية والمادية من اجل فهم قواعد القياس والتقييم من خلال الإصلاح المحاسبي .

الجدول رقم (12):الاتصال المالي في ظل النظام المحاسبي المالي:

الاتجاه	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	معارض	موافق	موافق بشدة	العبارة
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	%	%	
موافق	0.75	3.42	0	2	22	10	4	1 يساهم الاتصال المالي في استخدام أساليب وطرق وإجراءات أو معايير أو نظريات جديدة غير مألوفة يمكن استخدامها لتفسير أو تحليل أو حل مشاكل محاسبية تواجه الإدارة؛
			0	5.3	57.9	26.3	10.3	
موافق	0.92	3.81	1	3	5	22	7	2- الاتصال المالي يساهم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالوظيفة المحاسبية والمالية داخل المؤسسة؛
			2.6	7.9	13.2	57.9	18.4	
محايد	0.97	3.39	1	5	15	12	5	3- الاتصال المالي يعتمد على طرق محاسبية واضحة وسهلة الفهم والمساعدة على القياس والإفصاح؛
			2.6	13.2	39.5	31.6	13.2	
معارض	0.87	3.34	0	5	20	8	5	4- الاتصال المالي هو أداة لتطوير الأداء المحاسبي المتطور؛
			0	13.2	52.6	21.1	13.2	
موافق	1.08	3.92	0	7	7	13	11	5- الاتصال المالي يساهم في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية.
			0	18.4	18.4	34.2	28.9	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج الاستبيان

## القرار الإحصائي :

نلاحظ من الجدول رقم (2-12) أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة رقم (5) بمتوسط حسابي بلغ 3.73 وانحراف معياري بلغ 1.08 والتي تنص الاتصال المالي يساهم في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية، بنسبة تأييد تصل إلى 77.8%.

في حين حازت العبارة رقم (04) على أدنى متوسط حسابي بلغ 3.34 وانحراف معياري بلغ 0.87 والمتعلقة بالاتصال المالي هو أداة لتطوير الأداء المحاسبي المتطور ، بنسبة تأييد بلغ 66.8%.

الجدول رقم (13): العراقل والتحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية

الاتجاه	الانحراف المعياري	متوسط الحسابي	غير موافق	غير موافق	معارض	موافق	موافق بشدة	العبارة	
			إطلاقا	إطلاقا	إطلاقا	إطلاقا	إطلاقا		
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد		
			%	%	%	%	%		
موافق	0.90	3.78	1	2	8	20	7	1- معظم المحاسبين يفتقرون للمهارات اللازمة للتقديرات المحاسبية خاصة قواعد التقييم والقياس المحاسبي؛	
			2.6	5.3	21.1	52.6	18.4		
موافق	0.86	3.94	1	2	3	24	8	2- معظم المحاسبين يفتقرون للمهارات اللازمة للتقديرات المحاسبية خاصة قواعد التقييم والقياس المحاسبي؛	
			2.6	5.3	7.9	63.2	21.1		
معارض	1.23	3.07	3	12	8	9	6	3- صعوبة فهم المحاسبين والمهنيين و الاكاديميين للنماذج المستخدمة في SCF؛	
			7.9	31.6	21.1	23.7	15.8		
معارض	0.966	3.34	2	3	17	12	4	4- صعوبة الحصول على معلومات موثوقة ذات صلة بقواعد التقييم المحاسبي أثناء تطبيق النظام المحاسبية؛	
			5.3	7.9	44.7	31.6	10.5		
موافق	1.03	3.81	1	4	6	17	10	5- غياب الوعي المحاسبي لدى الكثير من المؤسسات من خلال تطبيق SCF؛	
			2.6	10.5	15.8	44.7	26.3		
موافق	0.99	3.58						المعدل العام	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج الاستبيان

## القرار الإحصائي:

نلاحظ من الجدول رقم (2-14) أن أعلى متوسط حسابي كان للفقرة رقم (2) والتي تنص معظم المحاسبين يفتقرون للمهارات اللازمة للتقديرات المحاسبية خاصة قواعد التقييم والقياس المحاسبي ، المتوسط الحسابي كان بنسبة 3.94، وانحراف المعياري 0.86، وبنسبة تأييد تصل إلى 78.8%.

في حين حازت العبارة (3) على أدنى متوسط حسابي بلغ 3.07 وانحراف معياري بلغ 1.23 والتي تنص صعوبة فهم المحاسبين والمهنيين والاكاديميين للنماذج المستخدمة في SCF ، وبنسبة تأييد بلغت 61.4%.

## ❖ اختبار الفرضيات وتحليل نتائج الاستبيان:

## أولا: صدق أداة الدراسة

قبل تحليل نتائج وفرضيات الدراسة، لابد من التأكيد من موثوقية أداة القياس المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداة القياس، وتتأثر أداة القياس بعدة عوامل نذكر منها:

طول الاختبار بحيث تزداد قيمة معامل الثبات بزيادة عدد العبارات في الاستبيان، وذلك من خلال تأثير زيادة عدد العبارات على شمولية المحتوى؛

تجانس أو تباين درجات أفراد العينة: يقل معامل ثبات الاختبار بزيادة تجانس أفراد العينة، ويكبر معامل الثبات مع زيادة

تباين أفراد العينة في إجاباتهم؛

مدى صعوبة فهم أداة القياس: عندما تكون عبارة الاستبيان غير مفهومة أو صعبة الاستيعاب، فإن أفراد العينة المستجوبة قد يلجأ إلى التخمين، وبالتالي تتأثر درجة ثبات أداة القياس؛

الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة: إذا كانت الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة طويلة نسبيا فإن الظروف قد تختلف وبالتالي قد يؤثر ذلك على إجابات بعض أفراد العينة المستجوبة مما يؤدي إلى عدم ثبات القياس؛  
وتوجد عدة اختبارات تقيس الثبات الداخلي لأداة الدراسة، أهمها معامل ألفا كرونباخ\* ويستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من الناحية الاتساق الداخلي للعبارة الأداة، والنسبة الإحصائية المقبولة لهذا هو 60%، والجدول التالي رقم 16، يبين معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة، حيث بلغ نسبة 0.843% وهي نسبة مقبولة إحصائيا.

الجدول رقم 16 : يبين معامل ألفا كرونباخ لعينة الدراسة

### Reliability Statistics

ألفا كرونباخ	N of Items عدد العبارات
0.843	20

ثانيا: تحليل النتائج المتوصل إليها :

#### 1- تحليل نتائج الفرضية الأولى:

يتضح في الجدول رقم (10) يساهم النظام المحاسبي في انسجام الممارسات المحاسبية في ظل الإصلاح المحاسبي الذي شهدته الجزائر من خلال تحديد معايير محاسبية كانت في الاتجاه موافق بشدة، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ 4.08 وانحراف معياري مقداره 0.83، يرجع ذلك إلى أن الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي قد ساهم في تطور المحاسبة و يتجلى ذلك في العبارة رقم (05) التي تنص على أن النظام المحاسبي نقلة نوعية ولبنة أساسية في تطوير مهنة المحاسبة باتجاه موافق ، لأن المحاسبة كمهنة يقع على عاتقها تطوير معلومات التي تبرز دور الوحدة ومساهمتها في اتخاذ القرار ، كما نسجل أن أفراد عينة الدراسة قد أكدوا على مساهمة الإصلاح المحاسبي من خلال أقسام الاستبانة

#### 2- تحليل نتائج الفرضية الثانية:

يتضح في الجدول رقم (11) تختلف أفكار قواعد التقييم والقياس المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي كانت في الاتجاه الموافق، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ 3.64 بانحراف معياري بمقدار 0.99، ويرجع ذلك إلى أن أفكار قواعد التقييم المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي في العبارة رقم (3) التي تنص على هناك تكامل بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية في تقديم المعلومات المحاسبية في شكل معلومات ذات جودة عالية، لأن المعلومات الجديدة تضيف حقائق وأفكار تساعد على زيادة المعرفة وتخفيض عدم التأكد لدى مستخدميها والعبارة رقم (05) التي تمثل في سهولة النظام المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية لان، و قد أكدوا أفراد العينة المستجوبة على اختلاف أفكار

في قواعد التقييم والقياس المحاسبي خاصة في استخدام نموذج القيمة العادلة ونموذج التكلفة التاريخية في القيم وهذا راجع من خلال الدراسة من خلال محاور القسم المتعلقة بقواعد التقييم في ظل النظام المحاسبي المالي.

### 3- تحليل الفرضية الثالثة:

يتضح في الجدول رقم (12) يعتبر الاتصال المالي عملية تفاعلية ومركبة، تساعد على إيجاد حلول للمشاكل المحاسبية المعاصرة كان في الاتجاه موافق، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة، كما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ 3.57 وبانحراف معياري مقداره 0.93 ، ويعود ذلك إلى أن الاتصال المالي يساهم في إيجاد حلول للمشاكل المحاسبية المعاصرة، ويتبن ذلك من خلال العبارة رقم (03) النظام المحاسبي المالي يساعد في إيصال المعلومة واتخاذ القرارات المناسبة تنص عليها العبارات من خلال محاور الاستبانة.

### 4- تحليل الفرضية الرابعة:

يتضح في الجدول رقم (13) توجد معوقات تعيق تطبيق النظام المحاسبي المالي كانت في الاتجاه الموافق، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط المرجح للإجابات الذي بلغ 3.58 وبانحراف معياري بمقدار 0.99، هذا في محور العراقيل والتحديات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية فكانت المتوسط المرجح 3.66 وبانحراف معياري 0.8 .

ومن أبرز أسباب التي تعيق النظام المحاسبي قد تمثلت في ضعف التشجيع والتحفيز تليها عدم وجود خلية متخصصة تهتم برعاية التعليم المحاسبي ، كذلك التقييد بالقوانين والتشريعات تحد من تنمية الأفكار وهذا راجع إلى إهمال الإدارة في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر لتنمية الأفكار الجديدة ودعمها، كذلك الانشغال الكبير بالأعمال الروتينية وهذا ما أكدت عليه الدراسة من وجهات نظر الأكاديميين والمهنيين.

### توصيات الدراسة : من خلال الدراسة خلصت إلى التوصيات التالية :

تم قبول الفرضيات وذلك من خلال أن مستوى تحليل الفرضيات لـ T فيشر / Fisher / ستودنت T عند

مستوى المعنوية  $\alpha=0.05$  أن القيم المحسوبة اقل من القيمة الجدولية وبالتالي يتم قبول فرضية العدم  $H_0$  لكن:

فيما يخص استطلاع موقف الاساتذة ومختلف المهنيين الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر على تطبيق النظام المحاسبي المالي

SCF كانت أغلبية العينة بالقبول والتأييد لكن هذا لم يستثنى من بعض التحفظات، وانطلاقا من هذه التحفظات يمكن تقديم

### التوصيات التالية:

❖ فيما يخص الاقتصاد الجزائري هناك تحفظ على مدى تأهيله لاحتواء هذا النظام، مما يستوجب ضرورة تحقيق التوازن في

عمليات الإصلاح والتطوير عبر مختلف المجالات والقطاعات المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بمهنة المحاسبة في

الجزائر مثل ( البورصة والمؤسسات المالية والهيئات الضريبية... الخ) ؛

❖ فيما يخص التحفظ على كفاءة الهيئات الوطنية المشرفة على تطبيق وتعديل النظام، نرى من الضروري إعادة النظر في

صلاحيات ألمصف الوطني للمحاسبة، وكذا توفير الإمكانيات التي تسمح له بالتكفل والإشراف على انجاز دراسات

وبحوث تساهم في تشخيص واقع مهنة المحاسبة في الجزائر؛

❖ فيما يخص التحفظ على وجود اختلافات جوهرية بين النظام (SCF) والمعايير المحاسبة الدولية، يرى من الضروري

ترقية علاقات التعاون بين الهيئات الوطنية المشرفة والهيئات الدولية للتوحيد المحاسبي بغية وجهات النظر والآراء.

- ❖ من خلال دراسة العينة والتحديات والعراقيل التي تواجه النظام المحاسبي نجد ضعف التعليم المحاسبي، افتقار بعض المهنيين لـ مناهج النظام المحاسبي (SCF)، قلة الدورات التدريبية حول النظام المحاسبي مما يعيق الممارسات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي (SCF)؛
- ❖ من خلال المقابلة الشخصية في المؤسسات الاقتصادية ضعف المعالجة المحاسبية خاصة في التثبيات مما يلجا بعض المحاسبين للاعتماد على المخطط الفرنسي ثم الاعتماد على المخطط الوطني فنقول هنا أين المعالجة المحاسبية للنظام المحاسبي SCF .

#### الهوامش:

- 1 - رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص33.
- المرجع السابق، ص33.
- 2- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص91.
- 3- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد 27، الجزائر، 2008، المادة 06، ص11.
- 4- هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص17.
- 5- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق ذكره، المادة 07، ص11.
- 6- المرجع السابق المادة 08، ص12.
- 7- الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الجزائر، 2007 المادة 6، ص4.
- 8- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سبق ذكره، المادة 8، ص12.
- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص72.
- 9- حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، نظري مع حالات دراسة، دار الثقافة الأردن، 1999، ص110.
- 11 - الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، المواد 29، ص5.
- 12- المرجع السابق المادة 30، ص6.
- 13 -عمر السيد حسنين، فصول من تطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص29.
- 14 - الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، المادة 12، ص4.
- 15- SACI Djelloul, Comptabilité de l'entreprise et système économique, L'expérience Algérienne, O. P. U., Alger 1991, p 85.
- 16- Jean François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Edition DUNOD, 2004, p20
- 17 - ابوصالح، محمد صبحي، وعوض، عدنان محمد، مقدمة في الإحصاء، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، 2004، ص63.

- 18- العتوم ، شفيق ، طرق الإحصاء، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ،2006، ص 19.
- 19 -ابوصالح ،محمد صبحي ، وعوض ، عدنان محمد ، مرجع سبق ذكره،ص 70.
- 20- محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2008، ص 297.
- 21- محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS مرجع سبق ذكره ص 299 .